

الاجتهاد ودور الفقه في حل المشكلات

الأستاذ مصطفى أحمد الزرقاء(*)

1 - لغة تمهيدية

إن الكلام عن الاجتهاد هو قديم وجديد :

— فهو موضوع قديم لأن أسلافنا أشبعوه بحثاً وبينوا حقيقته وشرائطه وضرورته والصفات الواجب توافرها في المجتهدين. وحدثنا المتأخرون عن اقفال باب الاجتهاد بعد القرن الرابع إلى غير ذلك من المباحث القديمة.

— وهو جديد لأن الاجتهاد يجب أن يبحث بحثاً جديداً، وأن ينظر من زوايا وآفاق جديدة لم ينظر أحد منها إلا قليلاً، وإني في هذا البحث السريع لا أستطيع أن أحيط بمباحث الاجتهاد كلها.

لذلك اقتصر على بعض ملاحظات عن الاجتهاد من زاوية جديدة نسلط منها نورا من الماضي لتكشف لنا طريقاً إلى المستقبل.

2 — ماهو الاجتهاد في اصطلاح الفقهاء :

الاجتهاد — كما يستخلص من تعريفه الفقهي — هو عملية استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية في الشريعة، ومعنى ذلك أن للشريعة حكماً في كل

(*) أستاذ بكلية الشريعة — عمان — الجامعة الأردنية

حادث ممكن وفيها أدلة كافية لتهدى الباحث المجتهد إلى ذلك الحكم الشرعي. وهذه الأدلة الشرعية كما هو معلوم في نظر علماء الشريعة أربعة :

(أ) نصوص القرآن.

(ب) ونصوص السنة (بجميع وجوه الدلالة فيهما).

(ب) واجماع علماء الأمة الإسلامية في أي عصر كان.

(ج) والقياس.

ويلحق بهذه الأربعة ثلاثة مصادر تبعية دل القرآن والسنة النبوية على اعتبارها وهي :

(أ) الاستحسان وهو طريق مشروع لاثبات حكم استثنائي على خلاف مقتضى القواعد القياسية لاعتبارات توجب هذا العدول فيه عن مقتضى القواعد.

(ب) الاستصلاح، أو قاعدة المصالح المرسل لاثبات الأحكام الشرعية وفق الضرورات والحاجات التنظيمية والاصلاحية فيما ليس فيه نص أمر أو ناه، ولا مخالفة للقواعد القياسية.

ولا نعتد هنا برأي من يخالفون في اعتبار الاستصلاح، أو الاستحسان، أو القياس مصدرا للأحكام، لأن مخالفتهم لم يؤخذ بها ولم تشر.

(ج) العرف الذي لا يصادم نصوص الشريعة وقواعدها الثابتة.

ففي ضوء هذا التحديد لمعنى الاجتهاد ولادلة الشريعة نستطيع أن نتلمس مكانة الاجتهاد في نطاق الشرع الإسلامي، ودوره في حل المشكلات الناشئة في تطور الحياة على مدى العصور.

3 — دور الاجتهاد.

نريد بدور الاجتهاد وظيفته التي أداها ويؤديها في إقامة بنيان فقه الشريعة الإسلامية وفي تطبيق أحكامها.

ومن المناسب المفيد في مجال البحث عن دور الاجتهاد أن نعرف موقع الاجتهاد من الشريعة الإسلامية وفقهها، أي شأنه ووظيفته في تقرير أحكامها.

موقع الاجتهاد من الشريعة وفقهها :

في هذا المقام نستطيع أن ندعي ونعلن بأن الاجتهاد هو بمثابة الروح للشريعة الإسلامية، ومنبع الحياة لفقهها. ولا يعقل أبداً أن تؤدي الشريعة وظيفتها، وأن يكون لها فقه حي ينظم مصالح البشر باستمرار دون الاجتهاد.

لذلك وجد الاجتهاد منذ ولدت الشريعة في عهد الرسول ﷺ. فقد اجتهد الرسول نفسه عليه السلام في حوادث عديدة، واجتهد أصحابه في حياته بتوجيه منه.

ومن المشهور حادثة سيدنا معاذ بن جبل الصحابي الجليل عندما أرسله النبي عليه السلام إلى اليمن معلماً وقاضياً، إذ سأله الرسول :

— «كيف تصنع ان عرض لك قضاء ؟

— قال : أقضي بما في كتاب الله

— قال فإن لم يكن في كتاب الله

— قال فبسنة رسول الله

— قال فإن لم يكن في سنة رسول الله ؟

— قال أجتهد برأي ولا آلو (أي لا أقصر في الاجتهاد وتحري الصواب)

فاستحسن النبي منه ذلك وقال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله⁽¹⁾.

والدليل على أن الاجتهاد هو روح الشريعة الإسلامية وحياة فقهها هو أن الاجتهاد له ارتباط وثيق لا ينفك أبداً بمهمة الإسلام وخصائصه، فلكي نعرف حقيقة موقع الاجتهاد من الشريعة الإسلامية يجب أن ننظر إلى مهمة الإسلام وخصائصه لنعرف مدى ارتباطهما بالاجتهاد.

4 — مهمة الإسلام وخصائصه :

أ — فمهمة الإسلام بحسب نصوص القرآن والسنة هي إصلاح الحياة البشرية

(1) انظر : أصول التشريع الاسلامي للأستاذ العلامة علي حسب الله. ط 2، ص 12 ومقدمة تفسير ابن كثير.

من جميع جوانبها إصلاحاً عاماً شاملاً في الشؤون الفردية والاجتماعية والحاضر والمستقبل. وهذه هي عقيدة المسلم في الإسلام، وكل انتقاص منها هو خروج عن الإسلام.

(ب) أما خصائص الإسلام المتفرعة عن مهمته هذه فهي ثلاث خصائص :

1 — الأخرية : أي كون الإسلام هو آخر الشرائع الإلهية، وأن رسوله عليه السلام هو خاتم الرسل. فليس بعد الإسلام شريعة تنسخه، ولا رسول جديد.

2 — الخلود : أي أن الدعوة الإسلامية ليست موقوتة بوقت مستقبل محدود يقف عنده وجوب الدعوة، ويترك بعده البشر ليدبروا تنظيم حياتهم بأنفسهم دون أن يكونوا مكلفين باتباع شريعة الإسلام وتطبيقها.

3 — الشمول : أي الاستيعاب التام في النظام القانوني من شريعة الإسلام — أي أن الأحكام الشرعية وقواعدها — التي يتألف منها النظام القانوني في الإسلام هي محيطة بجميع الحوادث الواقعة أو الممكنة الوقوع، وهي قابلة لأن تستجيب إلى جميع الاحتياجات التشريعية في كل زمان ومكان، لما في قواعد الشريعة من عموم ومرونة، وتدابير أصلية واستثنائية، ورعاية لمختلف الظروف. ولذا يقرر علماء الشريعة في شتى المناسبات من كتب الفقه أنه لا يمكن أن تقع واقعة في حاضر الزمن ومستقبله دون أن يكون لها حكم في الشرع الإسلامي مستند إلى نص أو إلى قياس واجتهاده، بحيث يدخل تحت الأحكام الخمسة : الإيجاب، والنذب، والإباحة، والكراهة، والتحريم.

ولسنا الآن في هذه المقالة العجلى بصدد إقامة الدليل على صحة هذه الخاصة الثالثة والاثنيان بشواهدا. فهي قضية مسلمة لدى فقهاء الشريعة، وصحيحة في ذاتها.

النتيجة

فإذا كانت مهمة الإسلام وخصائصه هي كما رسمناه فقد ثبت ما ادعينا من أن الاجتهاد هو بمثابة الروح للشرعية الإسلامية وهو منبع الحياة لفقهها. إذ كيف يعقل أن تكون تلك الشريعة أخيرة وخالدة، وأن يكون فيها حكم لكل موضوع، ولكل حادث واقع أو ممكن الوقوع إذا لم يكن فيها اجتهاد قائم دائم.

يقول العلامة الشهرستاني في كتابه (الملل والنحل) : «إن الحوادث والوقائع في العبادات والتصرفات لاتقبل الحصر والعد. ونعلم قطعاً أنه لم يرد في كل حادثة نص، ولا يتصور ذلك أيضاً (أي لايمكن). والنصوص إذا كانت متناهية والوقائع غير متناهية وما لاتتناهى لا يضبطه ما يتناهى، علم قطعاً ان الاجتهاد والقياس واجب الاعتبار، حتّى يكون بصدد كل حادثة اجتهاد».

مما سلف إيضاحه يتضح أن توقف الاجتهاد يتنافى مع خصائص الشريعة الإسلامية، لأن الإسلام والمسلمين سيواجهون باستمرار حاجات وأمورا جديدة في مختلف الأزمنة والأمكنة، وسيواجهون مشكلات تحتاج إلى حلول مناسبة ومستمدة من نصوص الشريعة وروحها. فتوقف الاجتهاد معناه جمود الفقه الشرعي، وتوقفه عن أن يقدم للحوادث والحاجات والمشكلات الجديدة حلولاً شرعية.

هذا موقع الاجتهاد من الشريعة وفقهها فهو بمثابة الروح لهما.

ج — أما دور الاجتهاد فإننا في ضوء ما تقدم بيانه، نقسمه إلى مرحلتين :

— دور الاجتهاد في الماضي.

— ودوره في المستقبل.

وهما دوران مختلفان في طبيعتهما تمام الاختلاف.

5 — دور الاجتهاد في الماضي

إن الاجتهاد قد أَدَّى وظيفته خير أداء في خدمة الشريعة وإقامة صرح فقهها العظيم، فملاً الفراغ الذي خلفته وفاة الرسول الله ﷺ.

فقد خلف الرسول عليه السلام بضعة مئات من آيات الأحكام في القرآن، وقدرا محدودا أيضا من أحاديث الأحكام.

ولكن هذه النصوص على قلتها عددا كان فيها المرونة والعموم والاستيعاب والتعليل وتقرير المبادئ التشريعية ذات القيم الثابتة الخالدة، مما جعلها أساسا صالحا لإمداد الفقه والاجتهاد بفيض زاهر من القواعد والنظريات القانونية والأحكام الحكيمة، مثل قول القرآن العظيم، (ياأيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود).

وقول الرسول عليه السلام : (لا ضرر ولا ضرار). الذي يعتبر أساسا عاما لأنواع المسؤولية التقصيرية والضمانات.

والضرر مقابلة الضرر بالضرر. فمن أتلّف لغيره مالا لا يجوز أن يقابل بإتلاف ماله جزاء له، بل يجب تضمينه تعويضا عما أتلّف.

ولا يتسع المجال هنا لسرد الأمثلة الكثيرة من هذه النصوص الغنية الخصبية. وكان المجتهدون في القرون الثلاثة الأولى من الصحابة وتابعيهم وتابعي التابعين أكثر من أن يُحصَوْا في الجزيرة العربية وفي سائر البلاد المفتوحة. وكان لكل مجتهد منهم أصول وطريقة في فهم النصوص وفي تخرج الأحكام واستنباطها وتنزيل الحوادث الجديدة عليها. وقد يتفق كل منهم في هذه الأصول مع غيره وقد يختلف. وبذلك أثمرت هذه القرون الثلاثة لنا مذاهب اجتهدية بعدد أولئك الكثيرين، إذ كان لكل مجتهد مذهب يتألف من آرائه الفقهية في جميع المسائل، أي أن كل مذهب يؤلف نظاما شرعيا متكاملا في جميع القضايا التي يدور حولها التساؤل والتعامل والتي بحثها ذلك المجتهد.

هذه المذاهب منها ما اندثر بموت أصحابه ولم يبق منه إلا منقولات متفرقة في كتب اختلاف الفقهاء، ومنها ما رزق تلاميذ حفظوا ما نقلوا عن إمام المذهب ودونوه ووسعوه، وتلقاه الناس عنهم، فكتب له البقاء كاملا، واستمرت خدمة الأجيال له وتوسيعه وهي المذاهب الأربعة. ثم بسبب استقرار هذه المذاهب الاجتهادية وتكاملها وتوافر الثقة بأئمتها علما وتقوى ثم لابتعاد معظم الناس مع الزمن تدريجيا عن الانكباب على التبحر في علوم الشريعة واللغة المؤهلين للاجتهد، كثر اتباع هذه المذاهب المقلدون لها، وكان في كل مكان من العالم الإسلامي سيادة لأحد هذه المذاهب، وقضاة ومفتون من اتباعه منذ ازدهار العصر العباسي.

ثم كثر التفرع والتوسيع والتخريج والتأليف في هذه المذاهب الأربعة على أيدي كبار العلماء من اتباعها، ورأى هؤلاء الاتباع أن الكفاية قد حصلت، وأن مؤهلات الاجتهاد المطلق قد أصبحت نادرة فيخشى أن يضعف تمييز جمهور الأمة وإدراكها لمؤهلات الاجتهاد الحقيقية، فيقدم على ادعاء الاجتهاد من ينخدع به الناس وليس بأهل، فيفسد على الناس دينهم، فافتنى اتباع المذاهب باغلاق باب الاجتهاد بعد القرن الرابع من الهجرة.

ولكن قد استمرت حركة اجتهاد مقيد ضمن أصول هذه المذاهب، كان فيها كبار الاتباع خلال العصور يواجهون الأمور الجديدة بحلول اجتهادية على أصول مذاهبهم مستندة إلى القياس على مسائل المذهب، أو إلى الاستحسان أو إلى قاعدة المصالح المرسلة.

وبهذا الطريق مثلاً أسست أحكام بيع الوفاء في المذهب الحنفي في القرن الخامس الهجري للخروج من مشكلة الربا عند ازدياد الحاجة إلى القروض وتداول الأموال وافتي المتأخرون من فقهاء المذاهب بعدم نفاذ الوقف وسائر التصرفات المالية الصادرة من المديون بدين مستغرق لأمواله إلا إذا رضي الدائنون لكيلا يتخذ المديون طريق الوقف أو الهبة أو نحوها ذريعة لتهريب أمواله من وجهة الدائنين. إلى غير ذلك من المسائل الاستحسانية الكثيرة.

لكن هذا الاجتهاد المقيد ضمن المذاهب كان هو نفسه أيضاً يتضاءل ويقل مع الزمن لتضاؤل الكفايات تدريجياً، حتى ابتلي فقه الشريعة أخيراً بالعقم المطلق عن كل نتاج جديد، وأصبح مجرد حفظ وتكرار لما هو موجود، وحتى كان فيمن يسمون علماء أو فقهاء من يستنكرون في دراسة الفقه البحث عن أدلة الأحكام والآراء المذهبية قائلين: مالنا وللأدلة؟ هذا شأن المجتهدين... وقد أدركت من هؤلاء أناساً هم من شيوخ المدرسين الشرعيين. بل لقد أصبحت تهمة (الاجتهاد) التي يرمى بها من يبحث من المتفقهين النابيين عن أدلة الأحكام كافية للحكم بالاعدام في أواخر العهد العثماني!

وفي هذه اللمحة التاريخية المختصرة التي عرضناها نرى دليلاً واقعياً آخر على أن الاجتهاد هو روح الشريعة وحياة فقهها.

وكانت النتيجة أن أصبح الحكام الزمانيون في العالم الإسلامي منذ أواخر العهد العثماني يرون أن الشريعة وفقهها لا يستطيعان إمداد البلاد بالنظم اللازمة لتنظيم الحاجات العصرية الآخذة بالتطور والتجدد السريع، فالتجؤوا إلى أخذ القوانين الأجنبية التي أدت أخيراً إلى دفن الفقه الإسلامي في مكاتبه علماء وعملاً.

ويظهر أن طلائع هذه النتيجة كانت بادية منذ عصر ابن القيم، فإن له في هذا الموضوع نفسه كلاماً نفيساً مغلداً سجله في كتابه (الطرق الحكمية) وفي

(أعلام الموقعين) أيضاً، نعي فيه واستنكر على اتباع المذاهب جمودهم وتضييقهم لمنابع الشريعة وآفاقها حتى الجؤوا الحاكمين من ملوك وأمراء إلى إصدار قوانين زمنية تسد الحاجة لعدم كفاية الأحكام الفقهية، بينما الضيق ليس في الشريعة السمحة بل في عقول أتباع المذاهب. هذا ما سجله وأخذه ابن القيم على المذهبيين المتضييقين من فقهاء عصره.

يتراءى بعد هذا للنظر المتأمل أن إغلاق باب الاجتهاد كان كارثة عظمى نزلت بالشريعة الإسلامية وفقهها الجليل.

والواقع أن الاجتهاد لا يملك أحد إغلاقه مادامت خصائص الإسلام تستلزمه حتماً، حتى أن المتأخرين اللامعين من اتباع المذاهب الأربعة يصرحون في كتبهم بأنه إذا وجد من بلغ رتبة الاجتهاد في علمه، وتوافرت شرائطه ومؤهلاته فيه لا يجوز له أن يقلد مذهبا من المذاهب. ولكنه عملياً لا يسلمون لأحد ببلوغ هذه الرتبة. فباب الاجتهاد ليس ممنوع الفتح في نظرهم بل هو مفقود المفتاح.

ويقول العلامة عز الدين بن عبد السلام، وهو من أكابر فقهاء الشافعية في القرن السابع الهجري: «اختلفوا هل انسد باب الاجتهاد، على أقوال... وكلها أقوال فاسدة فإنه إن وقعت حادثة غير منصوصة، أو فيها خلاف بين السلف فلا بد فيها من الاجتهاد من كتاب أو سنة، ولا يقول سوى هذا إلا صاحب هذيان»

ولكي نكون منصفين في الحكم على توقف الاجتهاد، ان لم نقل على إغلاقه، لابد من نظرة تحليلية تكشف لنا عن طابع الاجتهاد وطبيعته في الماضي.

6 — طابع الاجتهاد وطبيعته في الماضي

كان الاجتهاد إثر وفاة الرسول عليه السلام يتسم بطابع الشورى، فكان الخلفاء الأوائل يجمعون الصحابة في الحوادث الطارئة الهامة من حقوقية وسياسية، ويستشيرونهم في الحلول الشرعية والسياسية لها، وفقاً للتوجيه القرآني إلى الشورى التي وردت فيه مطلقة شاملة لجميع الأمور، ووفقاً لقول الرسول عليه السلام، لعلي رضي الله عنه، عندما سأله عما يعمل المؤمنون إذا وقع لهم أمر لا يجدون

له نصا في كتاب الله ولا في سنة رسوله، فأجابه بقوله : «اجمعوا له العالمين»⁽²⁾ فاجعلوه شورى بينكم، ولا تقضوا فيه برأي واحد»، أي برأي فرد.

ثم بعد ذلك أصبح الاجتهاد في العصور التالية يتسم بطابع الفردية، فكان كل مجتهد يستقل برأيه وفهمه في اجتهاده، لتفرق الصحابة ومن بعدهم في الأفطار، مما يصعب معه اجتماعهم وتشاورهم.

وكان الناس في العصور الإسلامية الأولى قريبي العهد بمولد الإسلام، وكان أثره في نفوسهم غضا، وكانت أحاديث الرسول عليه السلام، في القرن الثالث لاتزال تنقل رواية وتلقيا شخصيا، إلى جانب ما جمع منها في المدونات التي شاعت بين العلماء.

وكان الكثيرون يتبارون في التفقه ودراسة القرآن والحديث النبوي واللغة. وينقطعون مدى حياتهم للعلم. وكان تميز العالم الثقة الورع عن غيره يعرف بسهولة.

فلما ابتعد الزمن بالناس عن عصر الرسول الذي هو مشعل الإسلام ونبراسه. وقل وضعف تميز الناس بين العالم الحقيقي والمتعالم، وقلت الكفايات والورع. خشي اتباع المذاهب الأربعة في القرن الرابع أن يوجد من يستغل دعوى الاجتهاد لبث البدع والسوم الفكرية وإفساد قواعد الشريعة، ورأوا في تفاريع المذاهب المستقرة غنى وكفاية، فافتوا بإغلاق باب الاجتهاد.

وفي ضوء هذا التحليل لطابع الاجتهاد وطبيعته في الماضي نقول : إن الاجتهاد الفردي في بدء تأسيس الفقه الإسلامي على أيدي أولئك المجتهدين الأوائل قد عاد بالخير الكثير على هذه الأمة، لأنه قد جند العزائم لحراثة أرض الشريعة واستنباتها، وتبارى أساطين العلم في استنباط القواعد وتأسيس النظريات القانونية في فقه

(2) وفي رواية أخرى : العابدين، والمراد علماء المتعبدين من المؤمنين انظر : رسالة (الاجتهاد والتقليد) للأستاذ عبد الوهاب خلاف صفحة 16، والأستاذ حسب الله المرجع السابق ص / 13. وهذا الحديث قد طعن محققو الدراية من علماء الحديث في صحته، وأكدوا ضعفه كتاب «الشورى» للدكتور عبد الحميد إسماعيل الأنصاري ص / 65. لكن التضعضع، منصرف إلى سنده وثبوت لفظه، أما معناه فيؤيده النص القرآني في الشورى.

الشريعة على ضوء نصوصها وقواعدها، حتى أسسوا ثروة فقهية متشعبة، وفيها القواعد والنظريات والأحكام الفرعية الصالحة لأن تمد العصور إلى الأبد بمعين فقهي لا ينضب، مما لم يعهد له نظير في جميع الأمم.

ولم يكن من الممكن أن يحصل هذا النتاج الفقهي لولا هذا الاجتهاد الفردي في القرون الثلاثة الأولى. ثم كان من الخير والحكمة أن يغلق بعد ذلك باب هذا الاجتهاد الفردي دفعا للمحاذير التي تخشى من بقاءه مفتوحا، كي لا يصبح الأمر فوضويا.

ولكن الخطأ إنما كان في توقف الاجتهاد توقفا مطلقا أدى إلى أن ترمى الشريعة وفقهها بالجمود والقصور، وبفقدان الحيوية، فقد كان من الواجب أن لا تعالج فوضى الاجتهاد بتحريم الاجتهاد، بل بتنظيمه وجعله في يد الجماعة لايد الأفراد. وهذا هو الدور الذي يجب أن يكون في المستقبل.

7 — طريق استئناف حركة الاجتهاد اليوم

بعد أن عرفنا خطيئة الماضي بشأن الاجتهاد اتضح الدور الواجب أن يأخذه الاجتهاد في المستقبل لقد كان الاجتهاد الفردي ضرورة في الماضي، وهو اليوم ضرر كبير. فالمحاذير التي كانت مخاوف يخشى وقوعها في القرن الرابع الهجري ولأجلها أغلق فقهاء المذاهب باب الاجتهاد قد أصبحت اليوم أمرا واقعا.

فقد كثرت المتاجرون بالدين. ولعل كثيرا منهم أغزر علما وأقوى بيانا من العلماء الصالحين الأتقياء. وقد وجد اليوم من خريجي الدراسات الشرعية من أصدروا كتباً وفتاوى غرارة تدل على أن أصحابها قد وضعوا علمهم تحت تصرف أعداء الإسلام في الداخل والخارج ليهدموا دعائم الإسلام تهديماً لا يستطيعه أعداؤه تحت ستار الاجتهاد وحرية التفكير، وهم يجنون من وراء ذلك أرباحا ومنافع عظيمة مغرية لا يبالون معها سخط الله.

فاذا أردنا أن نعيد للشريعة وفقهها روحها وحيويتها بالاجتهاد الذي هو واجب كفاً لا بد من استمراره في الأمة شرعاً، والذي هو السبيل الوحيد لمواجهة المشكلات الزمنية الكثيرة بحلول شرعية جريئة، عميقة البحث متينة الدليل، بعيدة عن الشبهات والريب والمطاعن، قادرة على أن تهزم الآراء والعقود الجامدة

والجاحدة على السواء، فإن تحقيق ذلك يتطلب ركيزتين مهمتين أحدهما تنظيمية والأخرى تعليمية.

8 - الركيزة التنظيمية : الاجتهاد الجماعي، ومجمع فقهي.

لابد لنا اليوم من أسلوب جديد للاجتهاد وهو اجتهاد الجماعة المنظم ليحل محل الاجتهاد الفردي في القضايا الكبرى. وبذلك نرجع بالاجتهاد إلى سيرته الأولى في عصر الخلافة الراشدة حيث كان الخليفة يجمع الصحابة رضي الله عنهم في الحوادث الطارئة الهامة كما أسلفنا، ويستشيرهم.

وطريقة ذلك الآن أن يؤسس مجمع للفقهاء الإسلامي عالمي التكوين، على طريقة المجمع العلمية واللغوية (الأكاديميات). ويضم هذا المجمع من كل قطر إسلامي أشهر فقهاء الراسخين ممن جمعوا بين العلم الشرعي، والاستنارة الزمنية، وصلاح السيرة والتقوى.

ويضم إلى هؤلاء علماء مسلمون موثقون في دينهم من مختلف الاختصاصات الزمنية اللازمة في شؤون الاقتصاد والاجتماع والقانون والطب ونحو ذلك، ليكونوا بمثابة خبراء يعتمد الفقهاء رأيهم في الاختصاصات العلمية غير الفقهية. وذلك لكي تكون الأحكام الفقهية التي تصدر عن المجمع مبنية على فهم وإدراك لواقع الحال في كل موضوع ومسألة، لكيلا يرمى فقهاء المجمع بأنهم يحكمون بالحل والحرمة في أمور اختصاصية من صحية أو اقتصادية أو اجتماعية لا يعرفون حقيقتها وواقع الحال فيها ويتفرغ عدد كاف من أعضاء هذا المجمع الفقهي الإسلامي لهذا العمل ويكون بقية أعضائه مؤازرين غير متفرعين. ويزود المجمع بمكتبة حافلة، وتجري على المتفرعين من أعضائه رواتب كافية، وينصرفون للدراسة والبحوث والآراء الاجتهادية لتقرير حكم الإسلام في كل ما تدعو الحاجة إلى بحثه من موضوعات ومشكلات زمنية، كما يقومون بإصدار مجلة لبحوثهم.

وأهم ما يجب البدء به إنشاء موسوعة للفقهاء الإسلامي، تعرض فيها أحكام الفقه الإسلامي المدونة في جميع المذاهب الفقهية المعتبرة مع العزو والاحالة في كل مسألة ورأي على مرجعه المذهبي، وتأتي فيها الموضوعات الفقهية وأحكامها تحت عناوين مرتبة بحسب حروفها ترتيباً هجائياً على غرار الموسوعات القانونية الأجنبية (انسكلوبيديا).

وإلى جانب مشروع هذه الموسوعة الفقهية العامة يقوم الجمع بفهرسة هجائية أيضاً لأمّهات الكتب الفقهية من مختلف المذاهب لتسهيل مراجعتها على الباحثين... إلى غير ذلك من الخدمات الفقهية التي يستدعيها العصر الحاضر، دعماً للاجتهاد الجماعي وتمهيداً له، وتعبيداً لطريقه.

هذا، وقد كان تقرر إنشاء مثل هذا الجمع الفقهي في المؤتمرين الإسلاميين اللذين عقدا في مدينة كراتشي من دولة باكستان في سنتي 1949 — 1951 وكنت أنا مشتركاً فيهما. ولكن هذا القرار اعوزته وسائل التنفيذ، فبقي حبراً على ورق لأن أكثر الدول الإسلامية في هذا العصر — مع الأسف — تسخو بالمال في كل سبيل إلا في سبيل الإسلام.

على أن هذين المشروعين الكبيرين الأهمية، أعني مشروع الموسوعة الفقهية، ومشروع الجمع الفقهي، قد بدىء بتنفيذهما فعلاً في بعض البلاد العربية منذ سنوات :

أ) فالموسوعة الفقهية قد تألف لها من عام 1375 هـ (1956 م)، لجنة رسمية بمرسوم تنظيمي، في كلية الشريعة بجامعة دمشق، وبأشرت تلك اللجنة الأعداد والدراسة اللازمة لمشروع الموسوعة بخطوات رصينة.

ثم في عهد الوحدة بين مصر وسورية عام 1958 أخذت وزارة الأوقاف في الإقليم المصري على عهدتها متابعة هذا المشروع وتمويله، وألفت لجنة جديدة مشتركة من فقهاء الشريعة في الاقليمين السوري والمصري. فعملت هذه اللجنة بصورة جدّية وقطعت مسافة مناسبة في طريق تنفيذ المشروع حتّى وقع الانفصال.

ثم بعد ذلك قامت وزارة الأوقاف بدولة الكويت في أواخر عام 1966 بتبني مشروع الموسوعة الفقهية، واستمر العمل فيه قرابة خمس سنوات أنجز فيها من المشروع جانب كبير ثم وقف العمل فيه.

أما في مصر فاستأنف العمل في الموسوعة الفقهية منذ أن تحركت دولة الكويت له، ولكنه استأنف في مصر بروح المنافسة والمسابقة، فقطعوا فيه بالكتابة والاخراج مرحلة بارزة، ولكن يعوزها اتقان العمل وفقاً للطريقة الموسوعية الدقيقة.

ثم منذ نحو أربع سنوات استأنف في الكويت العمل في مشروع الموسوعة

الفقهية بجدية واهتمام وإخلاص للفكرة، وهو سائر في طريق الانجاز سيرا موفقا مشكورا بإذن الله.

ب — وأما مشروع المجمع الفقهي فقد وجد فيه إلى اليوم نموذجان :

الأول : مجمع البحوث الإسلامية، في النظام الجديد للجامع الأزهر بمصر، في أول الستينات من هذا القرن قبل نحو عشرين عاما. وله دورة سنوية مدتها شهر. وقد كان يؤمل أن يكون نواة صالحة تنبت الكيان الكامل للمجمع الفقهي العالمي، المطلوب، لولا وقوعه منذ تأسيسه تحت نفوذ النظام الحاكم وتوجيهه.

والنموذج الثاني : هو المجمع الفقهي الذي أسسته رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة عام 1397 هـ — 1977 م، واختارت له مجلسا من علماء الشريعة من المملكة العربية السعودية ومن خارجها. ولكن أعضائه ومنهم كاتب هذه السطور — غير متفرغين، بل يجتمعون في دورة انعقاد مدتها عشرة أيام في كل عام، ويهيئون بحثا في موضوعات فقهية وبعض قضايا الساعة، مما يحتاج إلى معالجته ومعرفة حكمه في فقه الشريعة، ويتبنى المجمع رأي أكثرية أعضائه الحاضرين في القضايا والبحوث التي تعرض في دورته، فيتخذ فيها قرارات. وهو الآن في بداية الطريق إلى تنظيم العمل الجمعي.

كما تقرر أخيرا في منظمة المؤتمر الإسلامي إنشاء مجمع فقهي على مستوى الدول الإسلامية، بناء على توصية من مؤتمر القمة الإسلامي وعقد اجتماع تمهيدي واحد لذلك، ولا تدل قرائن الحال على جدية في تنفيذ الفكرة على الصورة المنشودة الصحيحة.

هذا على مستوى الجهود الرسمية في إنشاء مجمع فقهي. لكن الطريق الأصلي الصحيح في إنشائه هو دون شك الطريق الشعبي الإسلامي الذي يعتمد في تمويله وتنفيذه على الجهود الشعبية والعلمية غير الرسمية، كي تتعد هذه المؤسسة العلمية الدينية العظمى عن شبهة الوقوع تحت نفوذ الحكام، وكي تشعر جماعة المسلمين بمسؤوليتها عن هذا الواجب الكفائي الكبير.

وهذا الطريق في تمويل المجمع الفقهي، وإن كان أصعب في واقع حال العالم الإسلامي، وهو ممكن إذا نذبت له لجنة من الذين يتمتعون بالثقة في دينهم وعلمهم

وأمانتهم تطوف البلاد الإسلامية، فتشرح الفكرة والهدف، وتستشيرهم الشعوب الإسلامية للمساهمة في تمويل دوري دائم، وإنشاء الأوقاف الكافية لتغذيته بموارد ثابتة على أنه من الممكن أيضا تغذيته ببعض حصيلة زكاة الأموال على أحد رأيين معروفين لأئمة المذاهب وفقهاؤها في أن (سبيل الله) في مصارف الزكاة يشمل كل جهة بر فيها قربة إلى الله، ولا يختص بمصالح الجهاد الحربي. وعندئذ يصبح تمويل المجمع ميسورا جدا بالطريق الشعبي.

ويلاحظ أن مسألة التمويل الشعبي هي اليوم أيسر منها في أي وقت مضى إذا توافرت الارادة على التنفيذ. فإن واحدا أو اثنين من رجال المال والأعمال في المحيط العربي والإسلامي يستطيع أن ينهض بهذا العبء التمويلي وحده دون عناء في بداية الأمر، ثم يجس على المجمع الفقهي من الأوقاف ذات الربح الجاري ما يضمن استمرار تغذيته بالمال والرجال، فينال بذلك ثوابا عظيما عند الله ويخلد اسمه في الأجيال. ولعل الله سبحانه يلهم بعضهم أن يفوز بذلك.

9 — الركيزة التعليمية : التعليم الشرعي المؤهل للاجتihad

إن الركيزة الثانية لاستئناف حركة الاجتهاد اليوم هي تهيئة أنواع من التعليم الشرعي الذي يخدم غرض التأهيل للاجتihad. ذلك أن الاجتهاد يقوم بثلاثة أركان يجب أن تتوافر في كل مجتهد، وهي :

أ — العلم بأصول الشريعة وفروعها بعمق واستيعاب بقدر الامكان.

ب — نصاب كاف من الذكاء والوعي الإسلامي ومعرفة الزمن.

ج — التقوى والصلاح في السلوك بما يحقق الثقة بأمانة الشخص الدينية، وعدم استعداده لأن يقول غير الحق لرغبة أو رهبة.

هذا، ويجب أن يلحظ أن الركن الأول (العلم العميق المستوعب بأصول الشريعة وفروعها) هو اليوم المنصرف المتخصص أسهل منه في الماضي لتوافر وسائل المعرفة ولتدوين جميع مصادر العلم بالشريعة ولاسيما السنة النبوية التي هي (وإن كانت تلي الكتاب في الرتبة المصدرية) تتوقف عليها عملية الاجتهاد وخطوات المجتهد، وبدون الثبوت مما فيها يضيع العالم في متاهات.

والركن الثاني (الذكاء والوعي ومعرفة الزمن) ضروري جدا لتمييز أصحاب الفكر العامي (ولو تعلموا) من أصحاب الفكر العلمي المعول على فهمهم وبصيرتهم.

والركن الثالث، وهو التقوى، هو صمام الأمان الذي بدونونه تفقد الثقة ويصبح الاجتهاد تجارة دينية. ولا أظن أحدا يخالف أو يشك في أن كليات الشريعة والجامعات الإسلامية لا تحقق التأهيل المنشود وهي بوضعها الحاضر اليوم وشرائط القبول العامة فيها، وأساليب التدريس ومدته، وفقدان المراقبة والضمان لسلوك الطلاب في داخلها وخارجها سلوكا التزاميا، وانحصار أهدافها في إعطاء وريقات تسمى شهادات، يحرص الطالب عليها مطية للارتزاق أكثر بكثير مما يحرص على العلم ذاته وعلى تقوى الله.

فلا بد إذن من إنشاء جامعات أو معاهد خاصة تؤسس نظمها وبرامجها وشرائط القبول فيها، ومنهج تكوين الطالب فيها دينيا ونفسيا وفكريا على أساس يهدف إلى تحقيق الأركان الثلاثة للاجتهاد في نفوس الطلاب في نهاية المطاف، ولا تنقيد بالمدد المعتادة في الكليات الأخرى التي يقصد بها الانتاج السريع للمتخرجين كإنتاج المنتجات الصناعية بواسطة المصانع الآلية.

وفي رأيي أنه : يجب إعداد هؤلاء الطلاب منذ المرحلة المتوسطة فالثانوية عن طريق الانتقاء من ذوي المواهب البارزة وتكوينهم من نعومة أظافرهم ليلتحقوا بالجامعة التي تهيأ تهيئة خاصة استثنائية من الأوضاع الجامعية المعتادة.

ومثل هذا التكوين الخاص لفئة من طلاب الشريعة بشرائط استثنائية، وفي معهد أو كلية أو جامعة تؤسس لهذه الغاية له نظائر في بلاد العالم حيث توجد كليات لبعض فروع المعرفة يطلب فيها مستويات عالية من الشرائط ولا يقبل فيها من يقبل في الجامعات العادية.

ومن الواضح أنه ليس المقصود من ذلك أن الطالب الذي يتخرج من الكلية التي نتحدث عنها يعطي في النهاية شهادة بالاجتهاد، وإنما هذا الطريق هو الطريق الصحيح للتأهيل للاجتهاد.

10 - خاتمة

إن الفقه الإسلامي لم يضق في الماضي البعيد عن تقديم الحلول التي تلتزم بشريعة الله وتتجاوب مع حاجات العصر، وها نحن أولاء نرى اليوم أمثلة حية لذلك. منها الخطوة الرائدة للمملكة الأردنية حين أصدرت عام 1976 قانونها المدني الجديد مستمدا كثيرا من الفقه الإسلامي ووافيا بالحاجات الزمنية، وكذلك خطوة الدائرة القانونية لجامعة الدول العربية حيث كلفت لجنة من الخبراء لوضع مشروع قانون مدني موحد للبلاد العربية مستمد من الفقه الإسلامي، وهو سائر في طريقه بخطا بصيرة متزنة في الوضع والتأصيل.

ومن الأمثلة الحية كذلك ما حققته المصارف الإسلامية من صياغة أنظمة استثمار متكاملة مستمدة من الفقه وبعيدة عن الربا، وما أحرزته بحمد الله من نجاح عملي مرموق.

واننا، ونحن نستقبل القرن الهجري الخامس عشر، لنأمل من الله تعالى أن يجعله القرن الذي تنفتق فيه براعم الفقه من جديد في شجرته الجبارة، وينفخ فيه روح الاجتهاد الذي يقوم على أصالته وأصوله المتينة، وتعود إليه قدرته وكفايته، ويستأنف مهمته الجلي مقيما لميزان الحياة الاجتماعية، ناظما لشؤونها المختلفة، مستجيبا لحاجاتها المتطورة.